

أضواء البيان

@ 407 @ مضطربة لا يتابع عليها . وقال يعقوب بن سفيان : ثقة ، حديثه ليّسن . وقال ابن حبان : كان لا يدري ما يقول جعل أبا سفيان أبا الزبير ، انتهى منه . . .
وقد رأيت كثرة الاختلاف في الأجلح المذكور إلا أن روايته لهذا الأثر عن الشعبي عن عليّ
تعتضد برواية أبي الحصين له عن الشعبي ، عن عليّ . وأبو حصين المذكور ، هو بفتح الحاء ،
وهو عثمان بن عاصم بن حصين الأسدي الكوفي أخرج له الجميع ، وقال فيه في (التقريب) :
ثقة ثبت سني وربما دلس ، اه . . .

وإذا علمت أقوال أهل العلم في بداءة الشهود والإمام بالرجم وما احتجّ به كل منهم . .
فاعلم : أن أظهر القولين هو قول من قال ببداة الشهود أو الإمام ، كما ذكرنا . وقول
الإمام مالك رحمه الله : إنه لم يعلم أحداً من الأئمة فعله يقتضي أنه لم يبلغه أثر
عليّ رضي الله عنه المذكور ، ولو بلغه لعمل به ، والظاهر أن له حكم الرفع ؛ لأنه لا
يظهر أنه يقال من جهة الرأي ، وإن كان الكلام الذي قدمنا عن صاحب (المغني) ، وصاحب (تبيين الحقائق) يقتضي أن مثله يقال بطريق الرأي للتعليل الذي علّلوا به القول به .
وقال صاحب (نصب الراية) بعد أن ذكر رواية البيهقي للأثر المذكور عن عليّ من طريق
الأجلح ، عن الشعبي ما نصّه : ورواه أحمد في مسنده ، عن يحيى بن سعيد ، عن مجالد ، عن
الشعبي ، ثم ساق متن رواية الإمام أحمد بنحو ما قدّمنا ، ثم قال : ورواه ابن أبي شيبة
في مصنفه : حدّثنا عبد الله بن إدريس ، عن يزيد ، عن عبد الرحمان بن أبي ليلى أن
عليّاً رضي الله عنه ، ثم ساق الأثر بنحو ما قدّمنا . ثم قال : حدّثنا أبو خالد الأحمر ،
عن حجاج ، عن الحسن بن سعيد ، عن عبد الرحمان بن عبد الله بن مسعود ، عن عليّ ، ثم
ساق الأثر المذكور بنحو ما قدّمنا ، اه . . .

وهذه الروايات يعصدها بعضها بعضاً وهي تدلّ على أن عليّاً كان يقول ببداة الإمام في
الإقرار وبداءة الشهود في البيّنة ، وإن كان له حكم الرفع فالأمر واضح ، وإن كان له حكم
الوقف فهي فتوى وفعل من خليفة راشد ، ولم يعلم أن أحداً أنكر عليه ، ولهذا استظهرنا
بداءة البيّنة والإمام في الرجم ، والعلم عند الله تعالى . . .

الفرع الخامس : اعلم أن المرجوم إذا هرب في أثناء الرجم عندما وجد ألم الضرب
بالحجارة ، فإن كان زناه ثابتاً بيّنة ، فلا خلاف في أنهم يتّبعونه حتى يدركوه ،

فيرجموه